دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ISI International Scientific Indexing, [8140].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.3].

# ملامح الإدارة المالية المرابطية
## دراسة في التنظيم المالي في العصر الوسيط

**د. رشيد اليملولي**
دكتوراه وطنية في التاريخ الوسيط
أستاذ الثانوي التأهيلي
مكناس – المملكة المغربية

## مُلَخّص

*يزنو هذا المجهود معرفة مميزات الإدارة المالية المرابطية في مستوياتها المتعددة، من أسماء المسؤولين الماليين أكانوا من النصارى أو اليهود، أو تعلق الأمر بالقبائل التي أشرفت على هذا الإدارة، ويسعى أيضًا الوقوف عند الاختلال الذي ساد تسيير الأمور المالية، من خلال العمال والولاة الذين أطلقت يدهم في النواحي والمناطق التي أشرفوا عليها، دون إغفال بعض معالم التسيير المنظم، ولم تخل المحاولة من تتبع بعض وجوه الإنفاق التي وسمت هذه الإدارة، والتي كادت أن تنحصر في الجيش، لولا بعض المؤشرات التي دلت على عملية البناء والتعمير، والهدايا ذات المنحى السياسي التي عبر عنه يوسف بن تاشفين في إطار تنحية ابن عمه من سدة الحكم، كل ذلك رهن الإدارة المالية في وجوه إنفاق عابرة، أعاقت إمكانية تطويرها. إن الرؤية التي صاغت الموضوع بالطريقة التي قدم بها مستمدة أساسًا من المؤشرات، التي أمكن استخلاصها من المصادر ورؤى الدارسين، وهي على الرغم من طابعها العام، كانت مفيدة في تكوين حصيلة دالة على وجود ملامح إدارة مرابطية، تباينت مؤشرات الكشف عن طبيعتها وخصوصيتها التاريخية، وإن كان الافتقار إلى معطيات "دقيقة" هو العنوان الأبرز للبحث في القضايا الإشكالية في العصر الوسيط في جناحه الغربي من العالم الإسلامي. لذا تندرج هذه المحاولة في إطار تجاوز العوز الذي يميز البحث في مثل هذه المواضيع، بتقديم تصورات وأفكار قد تسهم في الاقتراب من الموضوع من زواياه المتعددة، وتنير سبل تطوير أفاقه وتساؤلاته وإشكالاته.*

### بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٠٧ أبريل ٢٠١٨
تاريخ قبـول النشـر: ٢٩ يوليو ٢٠١٨

### كلمات مفتاحية:

الإدارة المالية؛ المرابطون؛ ولاة وعمال؛ وجوه إنفاق؛ التراث الإسلامي

### معرّف الوثيقة الرقمي:

DOI 10.21608/KAN.2020.148727

### الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

رشيد اليملولي. "ملامح الإدارة المالية المرابطية: دراسة في التنظيم المالي في العصر الوسيط".- دورية كان التاريخية.- السنة الثالثة عشرة- العدد السابع والأربعون؛ مارس ٢٠٢٠. ص١٤ – ٢١.

**Corresponding author**: rachidyamlouli@gmail.com
Official website: http://www.kanhistorique.org
Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Inquiries: info@kanhistorique.org

**Open Access** This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشرت هذه الدراسة في دَّورية كَان التَّاريْخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

## مُقَدِّمَةٌ

تتوقف السياسة المالية لأي سلطة سياسية، على معرفة طبيعة التنظيم الإداري، الذي يكفل ضبط مصادر الدخل والخرج، وأوجه صرف الموارد، ونوعية المسؤولية المنوطة بالمكلفين الماليين، ولاشك أن غياب التنظيم المالي، قد عجل بسقوط تجارب الدول، التي تكسر طموحها السياسي على صخرة ضمان موارد مالية قارة، تستجيب للحاجات التي تتطلبها الدولة، وتساير الطموحات الحيوية التي يفرضها الواقع التاريخي من ضبط المجال، والشبكة التجارية، والحدود السياسية، وسير مؤسسات الدولة، ودعم "الدولة الغازية"، وعمليات "الفتح"، وتقوية التحالف مع مختلف القبائل التي ساندت "المشروع" السياسي منذ بدايته، إلى أن استوى على عرشه. بناءً على ذلك؛ نحاول في هذا المجهود رصد بعض السمات المميزة للتنظيم الإداري. المالي المرابطي، وذلك في حدود ما تقدمه المصادر المتاحة، ورؤى بعض الدارسين الذين اهتموا بهذه المسألة عرضًا واستطرادًا، إذ تندر أو تكاد تغيب الدراسات والأعمال التي حاولت تأطير القضايا المرتبطة بالتنظيم المالي في التجربة قيد البحث.

يندرج موضوع المقال في إطار الدراسات التاريخية الساعية إلى الكشف عن طبيعة التنظيم الإداري لدى سلط العصر الوسيط، ولا يخفى مدى أهمية القضايا التي يثيرها التاريخ الاقتصادي في علاقته بالتاريخ السياسي، ومدى تلازمهما بغية معرفة طبيعة السلطة السياسية، وأوجه تدبيرها للجانب المالي الذي كان موجهًا كبيرًا للدول سواء في قيامها أو سقوطها، وغالبًا ما كان يعزى ذلك لهذا الجانب وكيفية تنظيمه، وهوما ينهض هذا المقال بمهمة إبراز بعض ملامحه عند التجربة المركزية المرابطية.

## أولاً: بعض شروط التنظيم الإداري والمالي في التراث الإسلامي

وقبل أن نخوض في ثنايا الموضوع، حري أن نقف عند مضمون ما تداولته بعض المصادر المؤسسة (التراث النظري والعملي للحضارة الإسلامية)، بشأن القضية موضوع التتبع، بغية معرفة التصور، الذي صاغت به رؤاها وتصوراتها لقضية شائكة كهذه، لعلها تسعفنا في معرفة الخلفيات والمرتكزات الثانوية خلف السلطة السياسية الحاكمة من داخل التجربة الحضارية الإسلامية. يقول ابن خلدون: "اعلم أن هذه الوظيفة ـ الأعمال والجبايات ـ من الوظائف الضرورية للملك، وهي القيام على أعمال الجبايات، وحفظ حقوق الدولة في الدخل والخرج، وإحصاء العساكر بأسمائهم، وتقدير أرزاقهم وصرف أعطياتهم في إباناتها"[1]. إذا كانت نجاعة السياسة المالية تنبني على فلسفة التدبير وأسلوب الإشراف[2]، فهي بالمقابل أداة ومؤشر يفيد في تقييم النظام السياسي، وتحديد بنيته وطبيعته ومستوى استمراريته[3]، بل إن هذه الأهمية التنظيمية تتوقف أيضًا على متوليها الذي يناط به أمر ضبط وتحرير موارد الدولة، ومعرفة أصول الأموال ووجوه صرفها[4]، لذا يشترط الماوردي[5]؛ في وزارة التفويض ضرورة أن يكون صاحبها بالإضافة إلى شرط الإمامة، أن يتمتع بالكفاءة في أمور الحرب والخراج، إذ عليه تنبني الوزارة وتنتظم السياسة.

وعلى المنوال نفسه اقتفى ابن رضوان[6]، أثر التأكيد على علم الوزير بجميع الجبايات وخراجها، بل وتوصف معرفة الدخل والخرج من أعظم المهام الموكولة إلى الوزير[7] فهو مسير الأعمال، وحائز الأموال، وحسبها القلقشندي أيضًا من أجل الوظائف وأرفعها مرتبة[8]. لا يقل الوالي أهمية في سلم الإدارة المالية؛ إذ به تستقيم الأعمال وتجتمع الأموال وتعمر البلدان ويقوى السلطان[9]، خاصةً إذا سار على خطى العدل والأمانة، وضبط وخبر مصادر دخله وخرجه ودون عسف أو خرق. تركز المصادر المؤسسة ليس فقط على ما تم رصده، بل تضيف " قيما " أخرى ؛ فالقاضي أبو يوسف يلح على ضرورة التحري عن متولي الأمور المالية، عن طريق معرفة مذهبه وسيرته وأهليته عقلا وعفة، وديانة وفطنة وقلة طمع[10]، واستبعاد كل من تتوق وترغب نفسه في هذه المسؤولية[11]، مقابل أن يتولاها مَنْ كان ذا حزم وكفاية وصدق وأمانة[12]، عارفًا بوجوه الجباية بصيرًا ورحيمًا بالرعية[13]، مراعيًا لمبدأ الأمانة في حفظ الأموال ونحوها[14]، والرفق في استجباء مال الجباية والخراج ومجانبة الخرق[15]، وحتى يتم تجنب ما من شأنه التأثير في السير العادي للإدارة وتجاوز الشطط في استعمالها، أسندت للسلطان مهمة أن يكون خبيرًا بأمور عماله عن طريق مراقبتهم ومعرفة أحوالهم المالية[16]، وأن لا يلجأ إلى العزل والإقالة إلا إذا توفرت الشروط الداعية لذلك، والتي يراها الماوردي نوعان؛ أحدهما بغير سبب وذلك خارج عن السياسة، وثانيهما لسبب يدعو إليه وأسبابه ثمانية، منها أن تكون سمات الاختلال والعسف والخرق ظاهرة[17]، وآية ذلك التطاول في البنيان، والغرس وتزايد الدور والأرضين والأخذ في التجارة [18].

ينبني حسن الإدارة وسيرها المنظم على الموازنة بين العائد والإنفاق، فهو الكفيل بمعرفة اعتلال الميزان المالي وعافيته،

لذلك يرتبط عظم الدخل عند ابن خلدون بعظم الخرج[١٩]، ومتى نما الدخل والخرج كلما اتسعت أحوال الساكن ووسع المصر، لهذا للدخل إذا قوبل بالخرج ثلاثة أحوال؛ أن يفضل الدخل على الخرج، ويعد ذلك مقياس الملك السليم، وإذا قصر الدخل عن الخرج فهو التدبير المعتل والتدبير المختل. أما أن يتكافأ الدخل والخرج حتى لا يعتل ولا يفصل ولا يقتصر، فيكون الملك في زمان الملك مستقرًا[٢٠]. إن المصادر المهتمة بالجانب المالي ركزت على القيم المعيارية والأخلاقية الرامية إلى التأكيد على الصفات الواجب توفرها في متولي الأمور المالية، انطلاقًا من القاعدة والخلفية الدينية التشريعية والساعية أساسًا إلى ربط الواقع التاريخي بالأسس التي ينص عليها الشرع، كما رامت بناء تصورها للموضوع رغبة في تقعيد أسس إدارة مالية موسومة بالعدل والكفاءة في التسيير.

قد يبدو أنها مسكونة بهاجس ضمان موارد مالية منسجمة مع الدين، بغض النظر عن المقتضيات التي يفرضها المجال السياسي و"القواعد" التي تحكمه، والتي أباحت له تجاوز النص الديني والتعالي عليه أحيانًا تحت حجة الجهاد مثلاً، أو الدفاع عن الحدود السياسية والموارد المالية المرتبطة بها. غير أن هذا الإطار التشريعي لا يصمد أمام الأوضاع والسياقات التي تفرضها "الضرورة" التاريخية والمرحلة التي تجتازها الدولة، حيث يتم تجاوزها غالبًا بإيعاز من المقتضيات التي يفرضها تشابك المصالح لغالبية القوى المكونة للمجال السياسي عمومًا، وعلاقتها بالمجتمع ومختلف الفاعلين والمنفعلين بالحياة السياسية.

## ثانيًا: بعض وجوه التنظيم المالي المرابطي وخصائصه

تأسيسًا على كل ما سبق؛ هل أفلح المرابطون في ترسيم إدارة مالية منظمة؟ وإذا كان الأمر كذلك ما هي خصائص هذا التنظيم؟ إن المعطيات المقدمة من قبل الروافد المرجعية، لا تسمح بتكوين تصور متكامل عن الإدارة المالية المرابطية، لذا فمحاولتنا هي استثمار بعض المؤشرات الواردة عرضًا في هذه المصادر، ووضعها في سياقها التاريخي، حتى يتسنى تبديد بعض معالم اللبس والغموض الذي يثيره الموضوع، رغبة في تحديد خصائص هذا التدبير، وتقديمه في صورته التاريخية بعيدًا عن أي تأويل متعسف للنصوص، وبالاعتماد كذلك على اجتهادات بعض الدارسين.

تستعمل ثلاثة مصطلحات للدلالة على المسؤولية الإدارية المالية، وهي صاحب الأعمال، والمشرف، وصاحب الأشغال[٢١]، وقد يبدو أن مصطلح الأعمال هو المصطلح المرابطي الموحدي الخاص بديوان الجباية إن جارينا صاحب النشاط الاقتصادي[٢٢]، ووفقًا للدارس نفسه يبقى صاحب الأشغال مشرفًا على ديوان العسكر في الولايات خلال القرن (٦ هـ/ ١٢م)[٢٣]، استنادًا إلى أن جباية وتنظيم الإدارة المالية اعتمد على الجيش خاصة عند المرابطين[٢٤]. ينفي هوبكنز[٢٥]؛ أن يكون للجهاز المالي ما قبل الموحدين كيان خاص به، وعلى الخطى نفسها سار دارس آخر[٢٦]، حين حسب أن التجربة المرابطية قامت على أساس القاضي المحتسب الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر، بشكل قد ينفي عنها أي طابع تنظيمي له مقوماته الخاصة به، وإن وردت أسماء مشرفين ماليين في هذا العهد[٢٧]، فهي قاصرة عن تحديد إدارة مالية واضحة المعالم، ولا تنهض قرينة على تنظيم مالي منظم، حيث لا تسكت السؤال والشك الذي يحوم حولها، ما قد يعكس تخبط الدارسين في وجود هذه الإدارة من عدمها.

يؤكد هوبكنز[٢٨]، وجود رئيس للخزانة على الرغم من انعدام المعلومات الخاصة بأسماء وألقاب من شغل هذا المنصب، ويعود ليحسم أن المشرف المالي كان في نهاية الحكم المرابطي، وذلك في مدينة فاس قبل أن يستولي عليها عبد المومن[٢٩]، ويعتقد دارس آخر[٣٠] أن الكتاب هم مَنْ تولوا تدوين الأمور المالية التي كان العمال يقومون بجمعها، مما يشي بوجود اهتمام مرابطي بهذا الأمر تولاه الجهاز الذي يضم دواوين الغنائم، ونفقات الجند، وديوان الضرائب والجباية، وديوان مراقبة الدخل والخرج في عهد يوسف بن تاشفين (٤٦٠ - ٥٠٠هـ / ١٠٥٢-١١٠٦م)، بالإضافة إلى متولي الخزانة[٣١]، والعامل[٣٢] الذي كان مسؤولاً عن تنظيم الجباية وضبط قيمة الضريبة، جمعها وتحويلها والأمر بصرفها[٣٣].

تلوذ المصادر المتاحة بالصمت حول سير هذه المؤسسة وأسلوب إدارتها، إن على المستوى المركزي أو الجهوي، ويلف الغموض المعطيات الخاصة بحجم ما كان يجبى مركزيًا وجهويًا، ويطال الأمر حتى الطريقة المستعملة في الجباية، ويكفي أن نشير هنا إلى المعلومات التي يقدمها البكري، وإن كانت أقرب زمنًا للتجربة المرابطية، فقد يصعب تأطيرها زمنيًا خاصةً تلك التي تخص بونة، وجزيرة الأندلس[٣٤].

استعمل المرابطون العنصر الأندلسي في الشؤون الإدارية، خاصةً في عهد علي بن يوسف (٥٠٠ -٥٣٧ هـ/ ١١٠٦ - ١١٤٣م)[٣٥]، وإن كان أحد الدارسين[٣٦] ينفي أن يكون أهل الذمة قد تقلدوا خططًا إدارية قبل القرن (٦هـ/ ١٢م)، ويظن أن اليهود أوكلت

لهم مهمة جباية الضرائب في مناطق عدة من الأندلس[٣٧]، والمغرب[٣٨]، حسب ما تصدح به شكوى بعض الأندلسيين الذين امتعضوا من تكفل اليهود بأمر الجباية[٣٩]، وتكفل النصارى بالمهمة نفسها من خلال المرتزقة والميليشيات[٤٠]، بعد أن أبدت القبائل موقف الرفض من أداء الجباية، مما يدفعنا إلى مخالفة من اعتقد أن دور هذه الميليشيات اقتصر فقط على الجانب العسكري سواء في العصر المرابطي أو الموحدي[٤١]، ويبدو أن هذا الإجراء قد أذكى من نقمة السكان وتمردهم في عهد علي بن يوسف، الذي كلفها باستخلاص الضرائب وجباية المغارم من العالم القروي[٤٢].

لجأ المرابطون في إطار جباية الضرائب إلى بناء الحصون بالقرب من التجمعات السكانية منها حصن تاودا وأمرجو[٤٣]، هذه المراصد هي مراكز جمركية خاصة بالمراقبة واستحصال حق السلطة[٤٤]، غير أن السمة المميزة للتنظيم المالي المرابطي هو إشراك القبائل خاصة الموالية، وهذا النزوع في اقتسام السلطة يرجع إلى طبيعة الدولة، التي لم تتوفر عبر الزمان والمكان على درجة ثابتة من القوة والتحكم[٤٥]، لأنها كانت مجبرة على التحالف والتعامل مع القبائل التي أسهمت في الغلبة المرابطية، بفعل افتقارها للخبرة الإدارية الكافية لإدارة مجال واسع، ما قد يفسر ذلك اقتطاع يوسف بن تاشفين الأراضي للولاة في ضواحي المدن، وللقبائل الصنهاجية المستقرة[٤٦] ضمن المجال السلطوي الذي تتركز فيه سلطة الدولة، وتستوطنه القبائل المعفاة من الضرائب[٤٧] التي أسندت لها مهمة جباية القبائل المحيطة بها، أو الإسهام عسكريًا في جبايتها.

يميز أحد الدارسين[٤٨]؛ بين عدة أنواع من القبائل، منها القبيلة التي تشكل مقاطعة ضريبية، والتي تمثل مقاطعة إدارية، بحيث يترك لها مهمة انتزاع الأموال من دافعي الضرائب وتحويلها للخزينة[٤٩]، وتعني أسلوبًا غير مباشر في الجباية يقوم على إلزام منطقة النفوذ ما عليها من "حقوق" تقسط عبر دفعات للمخزن، يجبيها العمال لحسابهم وبوسائلهم الخاصة[٥٠]، ويرسل إلى الخزينة الصوافي والفائض، ويلجأ السلطان في الظروف الخاصة إلى "تضمين" وإعطاء مهمة جباية الضرائب إلى بعض الأشخاص، لقاء مبلغ وحصة تدفع سلفًا، على أن يحصلوا فيما بعد على حصتهم من المكلفين[٥١]، ويتضح أن هذا الأسلوب في التدبير يبيح للولاة والعمال إطلاق اليد في فرض الضرائب على السكان خارج الرقابة "المركزية"، التي تكتفي باستخلاص حقها بغض النظر عن الظروف المحيطة بالمكلفين إنتاجًا ووضعًا اجتماعيًا.

إن اللجوء والاطمئنان إلى البنية القبلية باعتبارها إطارًا ينظم السكان، ويوفر أداة إدارية وسيطة بين السلطة وفئات المجتمع فيما يخص مستحقات السلطة[٥٢]، قد يفسر بالبنية السياسية لهذه الدولة، التي كانت عاجزة عن توحيد المجتمع بقانون موحد وشبكة إدارية منظمة[٥٣]، لذلك كانت مجبرة على التوفيق والمواءمة بين مصلحتها، وتغذية النزوع "الشبه استقلالي" للمناطق البعيدة التي يصعب إخضاعها عسكريًا، وفقًا لذلك جزأت السلطة القبائل إلى سلط متعددة في شخص شيوخها وزعمائها[٥٤].

لقد تحكم هذا الأسلوب في سياسة المرابطين بعد أن عجزوا عن خلق بنية إدارية تتجاوز القبيلة وأسلوبها السياسي في الحكم، بفعل شساعة وامتداد مجالها، ولا شك أن ذلك أسهم بشكل بين في تجاوزات العمال والولاة في المناطق التي سهروا على تسييرها، يقول ابن تيمية: "وكثيرًا ما يقع الظلم من الولاة والرعية، هؤلاء يأخذون ما لا يحل لهم، وهؤلاء يمنعون ما يجب، كما قد يتظالم الجند والفلاحون، وكما قد يترك بعض الناس من الجهاد ما يجب، ويكنز الولاة من مال الله مما لا يحل كنزه"[٥٥].

تقدم المصادر المتاحة بعض الأسماء التي تقلدت مناصب كانت وراء إثراء أصحابها؛ فهذا عيسى ابن الوكيل كان مستعملاً في مجابي غرناطة: "انكسر عليه مال جليل يبلغ عشرة آلاف دينار فقبض عليه وأشخص منكوبا إلى مراكش"[٥٦]، غير أنه لما وقف بين يدي القاضي، بادر إلى مخاطبة السلطان بتضمن المال وتحمله وسؤال الصفح عنه والإبقاء عليه بإعادته إلى عمله، آنذاك صدر الجواب بالإسعاف والإسعاد، وعاد ابن الوكيل إلى غرناطة أنبه معاد[٥٧]. وأقام والي غرناطة أبوبكر بن إبراهيم الأمير أبو يحيى المسوفي الصحراوي سنة (٥٠٠هـ/ ١١٠٦م): "مراسم الملك وانهمك في اللذات وعكف على المعاقرة، وكان يجعل التاج بين ندمائه ويتزيى بزي الملوك"[٥٨]، كما وصل ظلم وجور ابن عائشة على المدينة نفسها حدا لا يطاق من العذاب والتغريم[٥٩].

أما التادلي؛ فيورد بعضًا من النماذج التي تعكس تعسف الولاة إن جورًا [٦٠]، أو شططًا وصل إلى حد مطالبة الناس بما لا يجب عليهم[٦١]، حتى رغب البعض منهم في التوبة من ظلم الرعية والتخلص من المال الذي تمت مراكمته طيلة فترة الولاية[٦٢]، هذه المؤشرات على قلتها تنبئ بتجاوزات عانى

السكان من ويلاتها ومتاعبها، وإن كان هذا لا يفت في وجود بعض مظاهر حسن الإدارة وفي التسيير، التي يمثلها محمد بن عبد الله الذي ولي أعمال غرناطة وأعمال إشبيلية سنة (٥١٤ هـ/ ١١٢٠م)، إذ كان وزيرًا جليلاً بعيد الصيت عالي الذكر رفيع الهمة كثير الأموال [٦٣]، وابن العجمي الذي لم ينفق شيئا من المال إلا في موضعه [٦٤]، وتاشفين بن علي عندما كان أميرًا بالأندلس حيث أحسن الترتيب والتدبير[٦٥].

لم يقتصر الأمر على العمال والوزراء فقط، بل تميزت الإدارة المالية بما سمي مستخلص الأمراء والسلاطين، وهي الممتلكات الخاصة بالسلاطين من منيات، وبساتين، وقصور، يؤول ريعها لخزانة السلطان، ويتولى إدارتها عامل المستخلص[٦٦]، وقد تولاها مؤمل وابن زهر في غرناطة[٦٧]، والمعافري عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن مالك الذي ولي مستخلص إشبيلية[٦٨]، مما يدفع إلى الاعتقاد بأن للسلطان ماله الخاص الذي قد يميزه عن بيت المال، ويوحي بالتمييز بين مال الدولة والسلطان، وإن كانت إحدى الدراسات ترى خلاف ذلك، وتصر على أن منتوج الضرائب بجميع أنواعه وضع تحت تصرف السلطان[٦٩]. لم تحد السلطة المرابطية منذ بدايتها عن تسمية الولاة في المناطق التي "فتحوها"، ويتجلى ذلك بالخصوص في عهد عبد الله بن ياسين في صراعه ضد الروافض البجلية في منطقة سوس سنة (٤٤٨هـ/ ١٠٤٠م)، فبعد أن أسقط المغارم المحدثة فرق عماله بنواحي المنطقة[٧٠]، وأمرهم بإقامة العدل وإظهار السنة وأخذ الزكوات والأعشار، وإسقاط ما سوى ذلك من المغارم المحدثة[٧١].

كان لإسناد مهمة الجباية للولاة وإطلاق يدهم في تسيير المناطق التي يولون عليها، وصعوبة مراقبتهم بشكل دائم، دور في تزايد سلطتهم وتسلطهم المالي[٧٢]، وقد ظهر ذلك جليًا في المدن الأندلسية ومنها قرطبة التي اشتعل فيها أوار ثورة سنة (٥١٤هـ/ ١١١٩م)، كان الدافع إليها الإدارة السيئة لحاكمها أبي بكر بن يحيى بن داوود[٧٣]، ولا غرو فقد تزامنت ردود الفعل تجاه الإدارة المرابطية للأندلس مع بداية الصراع المرابطي الموحدي، ورنت التخلص من التعسف الجبائي الذي رزأ تحت نيره معظم السكان[٧٤]، من ذلك حاكم قرطبة وإشبيلية حين ألزم الناس دفع الأموال بغرض بناء أسوار هذه المدن الأندلسية[٧٥]، وميورقة التي تعسف واليها وأثقل كاهل السكان جراء بناء مدينة جديدة، ما قد يفسر أن المظالم قد اقترنت في عهد علي بن يوسف بجباية الضرائب[٧٦]، وسوء الإدارة المالية[٧٧]، بالإضافة إلى تنامي خطر حروب الاسترداد، وتوثب الحركة التومرتية المتصاعدة، مما أسهم دون محالة في تزايد سوء الإدارة والحاجة الماسة إلى المال، ولعل المعونة والترتيب باعتبارهما ضريبتان حربيتان، خير من يعبر عن الوضع المالي والإداري غير المريح في عهد علي بن يوسف.

لم تكن السياسة الإصلاحية التي نهجتها السلطة المرابطية بين الفينة والأخرى، لتضع حدًا لاستياء السكان والحد من نقمتهم المتزايدة، حسب ما يعكسه تهاوي السلطة على الجبهة الأندلسية انسجامًا مع سوء الإدارة المالية، فتمرد قرطبة وميورقة آذن ببداية نهاية الملحمة المرابطية في الأندلس، بشكل قد يدفعنا إلى مجانبة ما ذهبت إليه إحدى الدراسات[٧٨]، التي رأت أن المشتغلين بالأمور المالية ظلوا تحت المراقبة الشديدة والحساب العسير، سواء عبر محاسبة العامل أو سجنه ومصادرة أمواله إن ثبت تقصيره، غير أن ما يثير الانتباه هو تواتر "عقوبة" المصادرة والتي تلجأ إليها السلطة عادة[٧٩]، ليس رغبة في إخضاع المسؤولين عن بيت المال للمحاسبة فقط، وإنما رغبة في الحصول على المال، لأنها عادة ما تتزامن مع الصعوبات المالية التي تجتازها الدولة.

لا تحدد المصادر المناطق التي كانت مصدرًا للجباية المستحقة لخزينة الدولة، وإن كنا نميل إلى تركيزها على المدن، والمجالات القريبة منها فيما يمكن أن يسمى بالنسيج السلطوي، في وقت عانت البوادي من انسدال ظل الدولة و"ضعف" حضورها وتأطيرها الإداري[٨٠]، وهذا راجع إلى اكتفائها بالولاء الصوري القائم على البيعة وتأدية حق وواجب السلطة[٨١]، ومن جانب آخر إلى اختلاف وتباين وثيرة العمليات العسكرية، والتنظيم الإداري المرافق لها والذي غالبًا ما كان يأتي متأخرًا في عقبها[٨٢].

تباينت وجوه إنفاق الإدارة المالية المرابطية، وتجسدت أساسًا في النفقات المرتبطة بالجيش والعمليات العسكرية الدائرة في فلكه سواء دفاعا عن المجال الترابي للدولة، أو سعيًا للبحث عن توسيع هذا المجال وتقويته خاصة على الجانب الأندلسي، ففي صورة بليغة يصف صاحب الحلل ثقافة الإنفاق على الجيش قائلاً: "وينفق عليهم بيوت المال" [٨٣]، وقد كانت الحاجة ماسة لمثل هذه السياسة لضمان ولاء الجند "المنظم" منه والمرتزق، بالإضافة إلى القبائل المسهمة بين الفينة والأخرى في العمليات العسكرية، وذلك في عهد علي بن يوسف الذي كان عليه مواجهة الحركة التومرتية المتصاعدة، والتحرشات النصرانية المتنامية، التي شغلت واستنزفت جزءًا كبيرًا من الموارد المالية [٨٤].

أما الإنفاق المتعلق بإرساء مقومات الدولة، فيرجع إلى سنة (٤٦٤ هـ/ ١٠٧١ - ١٠٧٢م)، حيث اشترى يوسف بن تاشفين مائتان وخمسون فارسا من الرجال، ومن العبيد نحو ألفان[٨٥] من أجل حملته على الأندلس. ولم يكتف بذلك، بل أهدى[٨٦] ابن عمه أبي بكر بن عمر هدايا ملفتة في نوعيتها وحجمها من أجل تنحيته من المشهد السياسي[٨٧]، كما أعطى أصحاب أبي بكر القادمين من الصحراء بمقدار مراتبهم، إذ أمر لهم بالكسوة الفاخرة والخيل المسومة والأموال الجمة، والعبيد المتعددة[٨٨]، وبعد أن بعث إلى لمتونة الصحراء ومسوفة وجدالة وغيرهم بالقدوم إليه، ولاهم الأعمال وصرف أعيانهم في مهمات الأشغال فاكتسبوا الأموال[٨٩]. لم تهم سياسة الإنفاق هاته، الجيش وأبناء العمومة والأسرة الحاكمة، بل همت أيضًا البناء والتعمير، وخير معبر عن ذلك، علي بن يوسف في تسوير مدينة مراكش بفعل تنامي الحركة التومرتية المناوئة، حيث أنفق في بناء هذا السور وحد سبعين ألف دينار من الذهب[٩٠].

إن "منطق" الإنفاق الذي ميز الإدارة المالية المرابطية، يعكس بشكل جلي طبيعة السلطة ومفهومها للحكم، وهو توجه مبني على أساس اقتصادي واه وأسلوب في الإنتاج غير طبيعي[٩١]، حكم على هذه السلطة بالارتماء في أحضان "ثقافة الغزو" التي تنتج نظامًا متعدد الأقطاب، ذو بنية هشة تغيب فيها أساليب تدبير هذا التعدد وصهره إداريًا وتنظيميًا. احتكمت السلطة المرابطية في تدبير سياستها المالية إلى "فلسفة" قبلية ذات بنية عسكرية أكثر منها تنظيمًا ترابيًا وإداريًا، تجسد هذا العوز في تكريس واقع سياسي تقوم ملامح الكبرى في السلطة على الأفراد أكثر من السلطة على البلاد، وغالبًا ما كان هذا الغياب التنظيمي يرتد إلى الاقتناع بالوحدة الثقافية والروحية والرمزية الكامنة في التدين المرابطي.

## خَاتِمَةٌ

لا شك أن البحث في قضية شائكة من مثيل التنظيم المالي في العصر الوسيط، يُعَدّ عملية محفوفة بجملة من المحاذير المنهجية والمعرفية، بفعل طبيعة المادة المصدرية من جهة أولى، وانطلاقا من فلسفة تأويل المؤشرات والمعطيات التي تقدمها هذه المصادر من جانب ثاني، ولا يخفى على كل دارس حصيف حجم الإشكال المتعلق بالتاريخ المرابطي، لأن غالبية روافده هي عبارة عن تاريخ أعيد تركيبه في فترات لا حقة. في هذا السياق مجهودنا كان غرضه الاقتراب من الموضوع وتقديم مؤشرات أولية للبحث، لذا فهو عمل مفتوح في ظل الإشكال المومأ إليه آنفًا، في انتظار ظهور مصادر جديدة وأعمال كفيلة بتبديد هذا الإشكال.

أبان البحث أن التنظيم المالي المرابطي اعتمد على مقومات الأداة العسكرية والقبلية والعنصر الأندلسي. لتدبير هذا "المرفق العمومي"، من خلال أسماء العديد من المشرفين الماليين الذين تقلدوا أمر استخلاص الموارد المالية، وعلى الرغم من التباين في آراء الدارسين أمكننا القول أن التجربة المرابطية عرف تنظيمًا ماليًا "منظمًا"، وإن كانت المؤشرات الدالة على سير الإدارة المالية ضعيفة سواءً على المستوى المركزي أو الجهوي، بالإضافة إلى "غموض" الطريقة المتبعة في أسلوب الجباية، التي كانت تعتمد بالأساس على القبائل المسهمة في الغلبة المرابطية، وهوما رهن هذا التدبير في أتون المصلحة السياسية والتوازنات المرتبطة بها، بفعل الافتقار إلى شبكة إدارية منظمة، وغياب التواجد بالقوة نفسها في المناطق جميعها، وهذا ما أطلق من جانب ثاني يد القبائل والولاة في الأمور المالية والاعتداء على حقوق مختلف الشرائح الاجتماعية، استنادًا إلى "ضعف" أسلوب المتابعة ومراقبة المسؤولين الماليين.

عطب آخر ميز الإدارة المالية هو وجوه الإنفاق التي كانت تساير الطموحات العسكرية للدولة، وإرضاء "نهم" القبائل الموالية، والجيش المرتزق الذي استعمله علي بن يوسف في جباية الضرائب، مع ما يوازي ذلك من توجيه مقدرات الدولة المالية لمواجهة الحركات التمردية وفي طليعتها الحركة الموحدية، والتحرشات النصرانية المتوالية، وما رافق الدولة من سياسة إنفاق عابرة لإرضاء العصبية الحاكمة، وعمليات البناء (التسوير)، وكلها مظاهر إنفاق شلت موارد الدولة، وجعلتها تغطي مشاريع إنفاق عابرة. لكل ذلك نحسب أن التنظيم المالي المرابطي تنظيما مبنيًا على فلسفة الدولة في حكم الأفراد عوض البلاد، واقتناع السلطة القائمة بالوحدة الثقافية والدينية، على حساب الوحدة التنظيمية والإدارية، وفي هذا قد نفسر سرعة زوال هذه الدولة.

## الهَوامِشُ:

(١) ابن خلدون، **المقدمة**، تحقيق درويش الجويدي، ط٢، المكتبة العصرية ١٩٩٦، ص ٢٠٨.

(٢) محمد جلوب فرحان، "**الفكر الاقتصادي في كتابات الماوردي**"، مجلة الاجتهاد (٢ـ٣) س٩، ع٣٤ـ٣٥، ١٩٩٦، ص ١٩٦.

(٣) مجهول، **الأسد والغواص**، اعتناء رضوان السيد، ط٢، دار الطليعة بيروت ١٩٩٢، ص١٨٤، قيل لبعض بني مروان بعد زوال ملكهم، ما الذي أزال ملككم؟ فقال: "شغلتنا لذاتنا عن التفرغ لمهماتنا، ووثقنا بكفاتنا فآثاروا مرافقهم علينا، وظلم عمالنا رعيتنا ففسدت نياتهم لنا".

(٤) القلقشندي، **صبح الأعشى**، تحقيق نبيل خالد الخطيب، ج٤، ط ١، دار الفكر ١٩٨٧، ص٣٠.

(٥) أبو الحسن الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ص٢٥.

(٦) ابن رضوان، **الشهب اللامعة في السياسة النافعة**، تحقيق علي سامي النشار، دار الثقافة الدار البيضاء ١٩٨٤، يستند ابن رضوان على أرسطو طاليس حين قال: "مما تجرب به وزيرك أن تريه الحاجة إلى نفقة بيت المال، فإن حملك على استخراج ما في خزائنك وسهل عليك نفقة المال بلا رأس مال له فيك إلا بالضرورة الشديدة التي لا حيلة فيها، فإن المال لمثل ذلك اعتدا و ادخر، ولإن حملك على أخذ أموال الناس فهذا سيء السياسة يبغضك على الكافة ويحض على ما فيه فساد المملكة، وإن بادر إلى ما كسبه معك من نعمتك ونتج من رأيه ما يقيم بغيتك فهذا يجب تذكر له صنعه وتعلم أنه أراد هلاك نفسه في طاعتك"، ص٢٠٨.

(٧) الماوردي، **قوانين الوزارة وسياسة الملك**، تحقيق رضوان السيد، دار الطليعة بيروت، ١٩٧٩، ص١٣٨. ابن الخطيب، **الإشارة إلى أدب الوزارة**، مطبعة الساحل، الرباط، ص٨٢.

(٨) القلقشندي، المرجع السابق، ص٨٢.

(٩) الأهوازي، **الفوائد والقلائد، مخطوط الخزانة الحسنية**، رقم ٦٤٨١، ص ٤١.

(١٠) أبو يوسف، **كتاب الخراج**، دار المعرفة بيروت، ص ١٠٧.

(١١) ابن حداد، **الجوهر النفيس في سياسة الرئيس**، ط١، دار الطليعة بيروت ١٩٨٣، ص ٧٣، لما أراد الإسكندر الخروج إلى أقاصي الأرض قال لأرسطو طاليس اخرج معي: قال قد كل بدني وضعفت عن الحركة فلا تزعجني، قال فأوصني في عمالي خاصة، قال: انظر من كان له منهم عبيد فأحسن سياستهم فوله الجند، ومن كانت له ضيعة فأحسن تدبيرها فوله الخراج".

(١٢) أبو بكر الطرطوشي، **سراج الملوك**، تحقيق جعفر البياتي، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٠، ص٤١٦.

(١٣) المرادي، **كتاب السياسة أو الإشارة في تدبير الإمارة**، تحقيق سامي النشار، دار الثقافة الدار البيضاء، ص٨٣.

(١٤) ابن تيمية، **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٨٣، ص١٩.

(١٥) ابن زنجويه، **كتاب الأموال**، ضبط وإخراج أبو محمد الأسيوطي، دار الكتب العلمية بيروت ٢٠٠٦، ص٢٧٥.

(١٦) الطرطوشي، المصدر السابق، ص ١٧٦.

(١٧) الماوردي، **قوانين الوزارة**، ص ١٩٥.

(١٨) الرجراجي، **في السلاطين وما ينبغي لهم وفيما يجب عليهم**، مخطوط الخزانة العامة، ك ٣٨٣، ص ١٠٨.

(١٩) ابن خلدون، **المقدمة**، ص ٣٣٥.

(٢٠) نقلاً عن جلوب فرحان، **الفكر الاقتصادي**، ص ١٨٨.

(٢١) عز الدين أحمد موسى، **النشاط الاقتصادي خلال القرن السادس الهجري**، ط٢، دار الغرب الإسلامي ٢٠٠٣، ص ١٧٧.

(٢٢) نفسه، ص ١٧٨.

(٢٣) نفسه والصفحة.

(٢٤) نفسه، ص ١٧٩.

(٢٥) هوبكنز، **النظم الإسلامية في المغرب**، ترجمة أمين توفيق الطيبي، ط٢، المدارس الدار البيضاء ١٩٩٩، ص٨٢.

(٢٦) مصطفى نشاط، **التجارة في العصر المريني الأول (٦٦٨هـ ـ ٧٥٩هـ)** دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب عين الشق الدار البيضاء، ١٩٨٨-١٩٨٩، رسالة مرقونة، ص ١٢٦.

(٢٧) عز الدين موسى، المرجع السابق، ص ٣٥٧.

(٢٨) هوبكنز، المرجع السابق، ص ٨٣.

(٢٩) نفسه، ص ٨٥.

(٣٠) حسن علي حسن، **الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس**، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٠، ص١٨٤ ـ ١٨٥ ـ ١٨٦.

(٣١) يوسف أشباخ، **تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين**، ترجمة محمد عبد الله عنان، ط٢، مؤسسة الخانجي القاهرة، ١٩٥٨، ص٤٨٥.

(٣٢) هشام جعيط، **تأسيس الغرب الإسلامي**، ط١، دار الطليعة بيروت ٢٠٠٤، ص٦٤.

(٣٣) عز الدين موسى، **الموحدون في الغرب الإسلامي تنظيماتهم ونظمهم**، ط١، دار الغرب الإسلامي ١٩٩١، ص١٦٩.

(٣٤) البكري، **المسالك والممالك**، تحقيق أدريان فان ليوفن وأندري فيري، ترجمة سعيد أعراب، الدار العربية للكتاب ١٩٩٢، ص٧١٧ـ ٩٠٥.

(٣٥) محمد فتحة، **الأحكام والنوازل والمجتمع**، أبحاث في تاريخ الغر الإسلامي من القرن ٦هـ ـ ٩هـ / ١٢ـ ١٥م، دكتوراه دولة، ج١، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق الدار البيضاء ١٩٩٥، رسالة مرقونة، ص ٤٣.

(٣٦) عز الدين موسى، المرجع السابق، ص ١١١.

(٣٧) نفسه، ص ١٧١.

(٣٨) الغرايب، **يهود مجتمع المغرب الأقصى الوسيط من القرن ٢هـ- ٩هـ/ ٨ -١٥م**، دراسة تاريخية اجتماعية، دكتوراه دولة، كلية الآداب ظهر المهراز، فاس ٢٠٠١ـ ٢٠٠٢، رسالة مرقونة، ص ٤٣.

(٣٩) إبراهيم القادري بوتشيش، **مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين**، دار الطليعة ٢٠٠٠، ص ١٠٩.

(٤٠) الحسين بولقطيب، **المصامدة وقيام دولة الموحدين (٥٠٠ـ ٥٥٨هـ / ١١٠٦ـ ١١٦٢م)** دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب سيدي محمد بن عبد الله، فاس ١٩٨٩، رسالة مرقونة، ص ٨٨.

(41) Dufourcq: L'Espagne Catalane et le Maghreb aux XVI et XIV siècles, press universitaire de France ; Paris 1966; p 217 .

(42) Halima Ferhat: le Maghreb aux XII et XIII siècles ;les siècles de la foi; Wallada; Casablanca. P. 135.

(٤٣) محمد ناصح، **جوانب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمغرب في العصر الوسيط ق ٦هـ / ١٢م نموذجًا**، دبلوم

الدراسات العليا، ج١، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط ١٩٨٧ـ ١٩٨٨، رسالة مرقونة، ص ٨٤.

(٤٤) هوبكنز، المرجع السابق، ص ١٧٤.

(٤٥) المختار الهراس، **القبيلة والسلطة، المركز الوطني لتنسيق وتخطيط البحث العلمي والتقني**، ص١٤٣.

(٤٦) محمد ناصح، المرجع السابق، ص ٢٨٨ إحالة ٦١.

(٤٧) الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، ط٣، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٩، ص ١٣.

(٤٨) الحسين بولقطيب، **المصامدة وقيام دولة الموحدين**، ص ١٦٨.

(٤٩) هوبكنز، المرجع السابق، ص ٧٩.

(٥٠) محمد نجيدي، **قضية المكس في المغرب في القرن التاسع عشر**، دبلوم الدراسات العليا، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ١٩٨٧، رسالة مرقونة، ص١٠٥.

(٥١) سورديل، **الإسلام في القرون الوسطى**، ترجمة علي المقلد، ط١، دار التنوير لبنان ١٩٨٣، ص ١٤٥.

(٥٢) محمد المنصور، **المغرب قبل الاستعمار**، ترجمة محمد حبيدة، ط١، الدار البيضاء ٢٠٠٦، ص ٢٤.

(٥٣) رحمة بورقية، **الدولة والسلطة والمجتمع**، ط١، دار الطليعة ١٩٩١، ص٤٢.

(٥٤) نفسه، ص٥٩.

(٥٥) ابن تيمية، **السياسة الشرعية**، ص ٣٨.

(٥٦) ابن صاحب الصلاة، **المن بالإمامة**، تحقيق عبد الهادي التازي، ط٣، دار الغرب الإسلامي بيروت ١٩٨٧. ص ٣٥٧.

(٥٧) ابن عبد الملك، **الذيل والتكملة**، القسم ١، تحقيق محمد بن شريفة، أكاديمية المملكة المغربية ١٩٨٤، ص١٦٤.

(٥٨) ابن الزبير، **صلة الصلة**، القسم الثالث، تحقيق عبد السلام الهراس وسعيد أعراب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب ١٩٩٣، ص ٩٨.

(٥٩) نفسه، ص٧٧.

(٦٠) ابن الزيات، **التشوف إلى رجال التصوف**، تحقيق أحمد التوفيق، ط٢، منشورات كلية الآداب الرباط، ١٩٩٧، ص ١٣١.

(٦١) نفسه، ص ١٥١.

(٦٢) ابن رشد (الجد)، **مسائل أبي الوليد ابن رشد**، ج٢، تحقيق محمد الحبيب التجكاني، ط٢، دار الجيل بيروت، دار الآفاق الجديدة المغرب ١٩٩٣، ص ٨٨٢.

(٦٣) المقري، **نفح الطيب**، تحقيق إحسان عباس، ج٢، دار صادر بيروت، ١٩٩٧، ص ٣٣٥.

(٦٤) ابن عذاري، **البيان**، ج ٤، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة ١٩٨٠، ص ٧٤

(٦٥) ابن الخطيب، **شرح رقم الحلل في نظم الدول**، تحقيق عدنان درويش، منشورات وزارة الثقافة، دمشق ١٩٩٠، ص ١٨٢.

(٦٦) ابن بلقين، **كتاب التبيان**، تحقيق أمين توفيق الطيبي، منشورات عكاظ، الرباط ١٩٩٥. ص ٢٥٢ إحالة ٣٩٦.

(٦٧) نفسه والصفحة.

(٦٨) ابن الزبير، المصدر السابق، ص ١٧٥.

(69) Luccioni: les fondations pieuses" Habous" au Maroc depuis les origines jusqu'à 1956,imprimerie royale Rabat, p 6.

(٧٠) ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب**، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة والوراقة الرباط ١٩٧٢، ص ١٢٩.

(٧١) ابن الأحمر، **بيوتات فاس الكبرى**، الرباط ١٩٧٢، ص ٢٩.

(٧٢) عبد القديم زلوم، **الأموال في دولة الخلافة**، ط١، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٣، ص ١١٧ـ ١١٨، ما يكتسبه الولاة والعمال وموظفو الدولة بطريق غير مشروع سواء حصلوا عليه من أموال الدولة أو من أموال الناس أو عبر الهدايا والهبات يصطلح عليه مال الغلول.

(٧٣) الحسين بولقطيب، المرجع السابق، ص ٣٨١.

(٧٤) نفسه، ص ٣٧٩.

(٧٥) **البيان**، ج ٤، ص ٧٤، وإن كانت الرواية تصر على أن الأمر تم من دون تشغيب ولا تعتيب.

(٧٦) عز الدين موسى، المرجع السابق، ص ١٧٠ إحالة ٣.

(٧٧) محمد العمراني، **الفتن والتمردات بالمغرب الأقصى والأندلس خلال القرن ٦هـ/ ١٢م**، دبلوم الدراسات العليا، جامعة محمد الخامس كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦، رسالة مرقونة، ص ٧٨.

(٧٨) حسن علي حسن، المرجع السابق، ص ١٩١.

(٧٩) حول النماذج الخاصة بالعصر المرابطي، إبراهيم القادري بوتشيش، **حلقات مفقودة من تاريخ الحضارة في الغرب الإسلامي**، ط١، دار الطليعة بيروت ٢٠٠٦، ص ١٢٢.

(٨٠) نفسه، ص ١٤.

(81) Halima Ferhat: le Maghreb .....p 139.

(٨٢) إبراهيم القادري بوتشيش، **المغرب والأندلس في عصر المرابطين**، ط١، دار الطليعة بيروت ١٩٩٣، ص١٧.

(٨٣) مجهول، **الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية**، تحقيق سهيل زكار، عبد القادر زمامة، دار الرشاد الدار البيضاء ١٩٧٩، ص١١١.

(٨٤) حسن علي حسن، المرجع السابق، ص ٢٠٩ ـ ٢١٥.

(٨٥) مجهول، **الحلل**، ص ٢٥، وعند ابن عذاري في **البيان**، ج٤، ص ٢٣، يذكر مائتان وأربعون فارسًا ومن العبيد ألفان.

(٨٦) نفسه، ص ٢٧.

(87) Halima Ferhat: le Maghreb .....p 138.

(٨٨) مجهول، **الحلل**، ص ٢٦.

(٨٩) نفسه، ص ٣٣.

(٩٠) نفسه، ص ٩٠.

(٩١) الجابري، **التراث والحداثة**، ط١، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء ١٩٩١، ص ٣٢٦.